المسائل السفرية

في النحو



لابن هشام الأنصاري

المتوفى ٧٦١ سنة هـ

تحقيق

الدكتور حاتم صالح الضامن

كلية الآداب - جامعة بغداد

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

المؤلّف

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، لقبه: (جمال الدين)، وكنيته: (أبو محمد)، ومحمد أكبر ولديه.

ولد سنة ٧٠٨ هـ، في القاهرة وبها نشأ. تلقى تعليمه على شيوخ عصره كابن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣هـ، وتاج الدين الفاكهاني المتوفى سنة ٧٣٤هـ، وعبد اللطيف بن عبد العزيز النحوي المتوفى ٧٤٤هـ، وتاج الدين علي بن عبد الله الاردبيلي المتوفى سنة ٧٤٦هـ، ومحمد بن محمد المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٧٤٩هـ.

وبعد أن ألم ابن هشام بعلوم التفسير والقراءات والعربية والفقه اخذ يدرس العربية في مصر ومكة التي رحل اليها اكثر من مرة، ويدرس التفسير بالقبة المنصورية بالقاهرة، ويدرس الفقه الشافعي الذي كان مذهبه قبل أن يتحول الى المذهب الحنبلي[1]. وعين مدرسا بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة وبقي ابن هشام يؤلف ويدرس ويتخرج به طلبة العلم بمصر حتى توفي عام ٧٦١هـ[2].

منزلته العلمية:

أما منزلته العلمية فقد كانت كبيرة حتى سماه معاصره السبكي[3] (نحوي

(١) قبل وفاته بخمس سنوات.

(٢) ينظر في ترجمة ابن هشام: طبقات الشافعية ٦/٣٣، النجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، الدرر الكامنة ٢/٤١٥، بغية الوعاة ٢/٦٨، حسن المحاضرة ١/٥٣٦، مفتاح السعادة ١/١٩٨، كشف الظنون ١/١٢٤، ٤٠٦، شذرات الذهب ٦/١٩١، البدر الطالع ٤٠٠، روضان الجنات ٤٣٦، هدية العارفين ١/٤٦٥، الاعلام ٤/٢٩١، معجم المؤلفين ٦/١٦٣. ولا بد من الاشارة الى أن حاجي خليفة قد ذكر أنه توفي سنة ٧٦٢هـ ولم يذكر ذلك غيره كما انفرد صاحب هدية العارفين فحدد سنة وفاته ٧٦٢ هـ.

(٣) طبقات الشافعية ٦/٣٣

هذا الوقت). وقال عنه ابن تغري بردي: (انه كان عالما في عدة علوم لا سيما العربية فهو فارسها ومالك زمامها)[٤].

وانتقلت آثاره بسرعة الى المغرب، قال ابن خلدون: (وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل الصناعة العربية من أهل مصر، يعرف بابن هشام، وظهر من كلامه أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما، لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل على أن الفضل ليس منحصراً في المتقدمين)[٥]. وقال أيضاً: (ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام أنمى من سيبويه)[٦]

آثاره:

أ ـ المطبوعة

١ ـ الاعراب عن قواعد الاعراب: حققه د. رشيد العبيدي ١٩٧٠ ثم علي فوده في مجلة كلية الاداب ـ جامعة الرياض ١٩٧١-٧٢.

٢ ـ اقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل حققه د. هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب ـ بغداد، ع ١٦-١٩٧٢.

٣ ـ الغاز ابن هشام: طبع اكثر من مرة، آخرها في النجف ١٩٦٧ باسم (حل الالغاز).

٤ ـ اوضح المسالك الى ألفيه ابن مالك: طبع طبعات كثيرة.

٥ ـ الجامع الصغير في النحو: حققه محمد شريف سعيد الزيبق، دمشق ١٩٦٨

٦ ـ شذور الذهب، وشرحه: طبعا مرارا.

٧ ـ شرح بانت سعاد: طبع اكثر من مرة.

٨ ـ شرح اللمحة البدرية (الكواكب الدرية): طبع بتحقيق د. هادي النهر، بغداد ١٩٧٧.

---

(٤) النجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦.

(٥، ٦) مقدمة ابن خلدون ٥٣٢.

٩ ـ فوح الشذا بمسألة كذا: طبع بتحقيق د. احمد مطلوب، بغداد

١٠ ـ قطر الندى وشرحه: طبعا مرارا.

١١ ـ مسائل في اعراب القرآن: حققها د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد م٣ ع٣، بغداد ١٩٧٤.

١٢ ـ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: طبع مرارا.

ولابن هشام مسائل وفوائد كثيرة نقلها السيوطي في الاشباه والنظائر: جـ ٣/١١٠، جـ ٢/٤، ١٠، ١٥، ٢٣، ٢٦، ٣٢، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١١١.

ب ـ المخطوطة:

١ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: منه نسخ في مكتبة المتحف العراقي ودار الكتب المصرية.

٢ ـ تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة: منه نسخة في مكتبة جامع القرويين بالمغرب.

٣ ـ حواش على الألفية: منه نسخة بدار الكتب المصرية.

٤ ـ رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن: منها نسخة ببرلين.

٥ ـ الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية: منه نسخة بمكتبة برلين، وفي دائرة المعارف الإسلامية: انه شرح شواهد اللمع لابن جني.

٦ ـ شرح الجمل للزجاجي: منه نسخة في المكتبة الاحمدية بحلب.

٧ ـ شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية: منه نسخة في ليدن.

٨ ـ شوارد الملح وموارد المنح: وهو في العقائد والفرائض والمسائل الدينية، منه نسخة في برلين. ولدى د. صاحب ابو جناح صورة من هذا الكتاب كما في مقدمته لمسائل في اعراب القرآن.

٩ ـ المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية: منها ثلاث نسخ بدار الكتب المصرية. طبعت بتحقيق أ.د. مازن المبارك

١٠ ـ مختصر الانتصاف من الكشاف: منه نسخة ببرلين واخرى في الازهر.

١١ ـ المسائل السفرية: وهي هذه الرسالة التي بين يدي القاريء، وسيأتي الحديث عنها.

١٢ ـ مسألة في تعدد ما بعد الا على ثلاثة أقسام: منها نسخة في مكتبة خسرو باشا بتركيا. (لم يشر اليها أحد قبلي).

١٣ ـ مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته: منها نسخة في مكتبة خسرو باشا بتركيا. (لم يشر اليها أحد قبلي من دارسي ابن هشام).

١٤ ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان، منه أربع نسخ بدار الكتب المصرية. وذكر د. أبو جناح في مقدمته لمسائل في اعراب القرآن انه قد طبع جزء منه مع شرح شذور الذهب ببولاق عام ١٢٥٣هـ. ولم أقف عليه.

ج ـ المفقودة:

١ ـ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

٢ ـ التذكرة في النحو

٣ ـ الجامع الكبير في النحو.

٤ ـ حواش على التسهيل.

٥ ـ رسالة في أحكام (لو وحتى).

٦ ـ رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة.

٧ ـ شرح أبيات ابن الناظم.

٨ ـ شرح البردة: وهو شرح على قصيدة البوصيرى. ويخيل لي أنه شرح (بانت سعاد) لأن من العلماء من يسميها (البردة). وذكر د. رشيد أنه مطبوع ولم أقف على ذلك عند غيره.

٩ - شرح التسهيل.
١٠ - شرح الجامع الصغير في الفروع.
١١ - شرح الشواهد الصغرى في النحو.
١٢ - شرح الشواهد الكبرى في النحو.
١٣ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
١٤ - القواعد الصغرى في النحو.
١٥ - القواعد الكبرى في النحو.
١٦- كفاية التعريف في علم التصريف.

د - كتب نسبت إليه غلطاً:

١ - التيجان: نسبه اليه اسماعيل باشا في هدية العارفين ٤٦٥/١، وهو وهم منه اذ الكتاب لابن هشام صاحب السيرة.
٢ - الجمل في النحو: نسبه إليه إسماعيل باشا في هدية العارفين والشوكاني في البدر الطالع، وهو وهم منهما إذ خلطا بين صاحبنا وبين ابن هشام اللخمي (محمد بن أحمد) المتوفى سنة ٥٧٧هـ الذي ذكر له صاحب كشف الظنون كتاباً اسمه الجمل. (والذي في كتب التراجم: المجمل في شرح ابيات الجمل).
٣ - شرح المفصل لابن يعيش: ذكره د. هادي النهر في مقدمة اللمحة ص ٩٠، اعتمادا على الاشباه والنظائر، وهو وهم منه.
٤ - شرح مقصورة ابن دريد: نسبه اليه د. رمضان ششن في نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١٩٨/١. وهو وهم منه اذ هو لابن هشام اللخمي.
٥ - الفوائد المحصورة في شرح المقصورة: نسبه اليه د. رمضان ششن في الكتاب السابق ١٩٩/١. وهو وهم منه ايضا لأنه لابن هشام اللخمي المذكور في اعلاه.

٦ ـ نزهة الطرف في علم الصرف: نسبه اليه الزركلي في الاعلام اعتمادا على مخطوطة (السحب الوابلة)، وتابعة في ذلك د. ابو جناح و د. رشيد العبيدي في مقدمة الاعراب ٣٤ و د. هادي النهر في مقدمة اللمحة ٩١.

والذي اعرفه ان هذا الكتاب من تأليف احمد بن محمد الميداني صاحب مجمع الامثال المتوفى سنة ٥١٨هـ وقد نص على ذلك الأنباري في نزهة الالباء ٣٩٠ وياقوت في معجم الادباء ٤٦/٥ والقفطي في انباه الرواة ١٢٤/١ وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين ١٩٢ والسيوطي في البغية ٣٥٦/١.

الرّسالة

تسميتها:

لم تتفق النسخ المخطوطة على عنوان الرسالة ففي نسخة ليدن جاءت باسم (مسائل في النحو واجوبتها) وفي نسخة برلين: رسالة في انتصاب (لغة وفضلا وخلافا وايضا وهلم جرا) وكذا في نسخة دار الكتب المصرية. وجاءت باسم: (رسالة في توجيه النصب) في نسخة دار الكتب الوطنية بتونس المرقمة ٢٣٣٨. وجاءت بقية النسخ بلا عنوان. وهي برمتها في الاشباه والنظائر بلا عنوان.

وقد اخترت لها اسم (المسائل السفرية في النحو) للاسباب التالية:

أولاً ـ ان هذا الاسم قد ذكره السيوطي في البغية وابن العماد في شذرات الذهب وحاجي خليفة في الكشف واسماعيل باشا في هدية العارفين.

ثانياً ـ لم تذكر الاسماء الاخرى لهذه الرسالة عند اي من أصحاب التراجم.

ثالثاً ـ ذكر ابن هشام في بداية رسالته انه ألفها جوابا عن سؤال وجه اليه وهو على جناح السفر.

موضوعها:

اورد ابن هشام في هذه الرسالة عبارات مشهورة في عرف الناس ولكنها مشكلة كثر الخلاف فيها، وهي: اعراب (فضلا) و (لغة) و (خلافا) و (ايضا) و (هلم جرا) وتوجيه النصب فيها وكان لا بد له أن يذكر اراء البصريين والكوفيين وهو لم يكتف بذلك بل ادلى بحججه في كل منها مستشهدا بالقرآن الكريم والحديث الشريف والاشعار.

مصادرها :

على الرغم من صغر الرسالة فقد رجع ابن هشام الى الكثير من المصنفات، وقد ذكر منها: الزاهر لابن الانباري ومختصر الزاهر للزجاجي والصحاح للجوهري والمحكم لابن سيده وشرح مشكلات الوسيط لابن الصلاح وأمالي ابن الحاجب.

وقد نقل عن سيبويه والخليل والاخفش وابن السكيت والزجاج وأبي علي الفارسي وابن جني والزمخشري والشاطبي وابي شامة المقدسي وابن عصفور وابن مالك وابي حيان ولم ينص على كتبهم.

نسخها :

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين تحتفظ بهما المكتبة الاحمدية بتونس، الاولى تقع في ست اوراق كتبت بالخط المغربي، عدد اسطر كل صفحة ٢٧ سطرا. رقمها ٤٠٦٩ ، وقد كتبت من نسخة كتبها ابن هشام بخط يده. وهي تحتوي على مسائل اخرى في النحو غير المسائل السفرية، وقد رمزت لها بالرمز: (أ).

أما النسخة الثانية فتقع في تسع اوراق كتبت بالخط المغربي ايضا، عدد أسطر كل صفحة ٢٤ سطرا. رقمها ٥٦٦٧ . وقد رمزت لها بالرمز: (ب).

وقد قابلت هاتين النسختين بالاشباه والنظائر للسيوطي المطبوع بحيدر آباد وجعلته نسخة ثالثة ورمزت له بالرمز: (ح).

واتبعت في التحقيق طريقة النص المختار رغبة في ان تظهر هذه الرسالة في أقصى درجة ممكنة من الكمال مع التقيد بقواعد التحقيق العلمي المعروفة.

ولا بد لي اخيرا ان اشكر اخي د. هاشم طه شلاش لوضعه نسختي الأحمدية بين يدي.

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً.

قال الشيخ جمال الدين بن هشام - رحمه الله:

سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر[١] عن توجيه النصب في نحو قول القائل: (فلانٌ لا يملكُ درهماً فضلاً عن دينار)، وقوله: (الإعرابُ لغةً: البيانُ، واصطلاحاً[٢]: تغيُّرُ الآخرِ لعاملٍ، والدليلُ لغةً: المرشد[٣]، والإجماعُ لغةً: العزمُ، والسنّةُ لغةً: الطريقةُ)، وقوله: (يجوزُ كذا خِلافاً لفُلان)، وقوله: (وقال أيضاً)، وقوله: (هَلُمَّ جرّا). وكلُّ هذه التراكيب مُشْكِلَةٌ، ولَسْتُ[٤] على ثقة من أنّها عربية وإنْ كانت مشهورة في عرْفِ الناس، وبعضها لم أَقِفْ لأحـدٍ على تفسير له، ووقفتُ لبعضها على تفسير لا يشفي عليلاً ولا يبردُ غليلاً.

وها أنا موردٌ في هذه الأوراقِ ما تيسَّرَ لي، مُعْتذِراً بضيقِ الوقتِ، وسقم الخاطر، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

القول في: فلانٌ لا يملكُ درهماً فَضْلاً عن دينار

أمّا قوله: (فلانٌ لا يملكُ درهماً فضْلاً عن دينارٍ) فمعناه أنّه لا يملكُ درهماً ولا ديناراً، وأنَّ عَدَمَ مُلْكِهِ الدينارَ أولى من عَدَمِ مُلْكِهِ الدرهَم، وكأنّه قال: لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً، وهذا التركيبُ زَعَمَ بعضهم أنّه مسموع، وأنشد عليه:

قلّما يبقــى على هــذا القَلَــقْ صخرةٌ صمّاءُ فَضْلاً عـن رَمَـقْ[٥]

(١) ب: سفر.

(٢) ب: والاعراب اصطلاحا.

(٣) ب: الرشد.

(٤) ب: وليست.

(٥) لم أقف عليه.

الرمق: بقية الحياة. ولا تستعمل (فضلاً) هذه إلاّ في النفي، وهو مستفادٌ في[٦] البيت من (قلّما). قال بعضهم: حَدَثَ لقَلّ حين كُفَّتْ بـ (ما) إفادة النفي، كما حَدَثَ لـ (إنّ) المكسورة المشددة حين كُفَّتْ إفادة الاختصاص[٧].

قلتُ: وهذا خطأ فانّ (قَلّ)[٨] تستعمل للنفي[٩] قبل الكفّ، يُقال: قلّ أحَدٌ يعرفُ هذا إلاّ زيدٌ، ولهذا استعمل أحد[١]، وصح إبدال المستثنى وهو بدل إمّا من (أحد) أو من ضميره. و (على) في البيت للمعية، مثلها[٢] في قوله تعالى: (وإنّ ربّكَ لذو مغفرةٍ للناسِ على ظُلْمِهِم)[٣]، وقوله: (الحمدُ للهِ الذي وَهَبَ لي على الكبر إسماعيل وإسحاق)[٤]

وانتصاب (فضلاً) على وجهين محكيين عن الفارسي[٥].

أحدهما[٦]: أنْ يكون مصدراً لفعلٍ محذوفٍ، وذلك الفعل نعتٌ للنكرة[٧].

والثاني: أنْ يكون حالاً من معمول الفعل المذكور.

هذا خلاصة ما نُقل عنه ويحتاجُ إلى بَسْطٍ[٨] يوضِّحُهُ.

اعلمْ أنَّهُ يُقال: فَضُلَ عنه وعليه بمعنى: زاد، فإنْ قدَّرته مصدراً فتقديره[٩]: لا يملكُ درهماً يفضُلُ فَضْلاً عن دينارٍ، وذلك[١٠] الفعل

---

(٦) ح: من
(٧) أ: العلة عدم افادة. ب: عدم الاختصاص، والصواب ما في ح.
(٨) أ، ب: قلما.
(٩) ب: في النفي.
(١) أ: يستعمل. ح: تستعمل مع احد.
(٢) ب: مقله.
(٣) الرعد ٦
(٤) ابراهيم ٣٩
(٥) هو ابو علي الحسن بن احمد النحوي، له مؤلفات كثيرة في النحو والقراءات، ت ٣٧٧هـ. (تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، نزهة الالباء ٣١٥، انباه الرواة ٢٧٣/١).
(٦) ح: الأول.
(٧) ب: لنكرة.
(٨) أ: الى سبب ما يوضحه.
(٩) ب: بتقدير. ح: فالتقدير.
(١٠) ح: فذلك.



المحذوف صفة لـ (درهماً)، كذا حُكِيَ عن الفارسي. ولا يتعيَّنُ كون الفعل صفة بل يجوز أنْ يكون حالاً كما جاز في (فَضْلاً)[1] أنْ يكون حالاً على ما سيأتي تقريره.

نَعَمْ وجه الصفة أقوى لأنّ نعت النكرة كيفَ كان[2] أَقْيَسُ من مجيء الحال منها، وإنْ قدَّرته حالاً فصاحبها يحتمل وجهين:

أحدهما: أنْ يكون ضمير المصدر محذوفاً، أي: لا يملكه، أي: لا يملك الملك، على حدّ قوله:

هذا سُراقةُ للقرآنِ يدرُسُهُ[3]

أي: يدرس[4] الدرس، إذْ ليس الضمير للقرآن، لأنّ اللام متعلقة بيدرس ولا يتعدى الفعل الى ضمير فعل والى ظاهره جميعا، ولهذا وجب في: (زيداً ضربته) تقدير عامل على الأصح، وعلى هذا خرَّج سيبويه[5] والمحققون نحو قوله: (ساروا سريعاً) أي: ساروه، أي: ساروا السير سريعاً، وليس (سريعاً) عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره، ولأنّ الموصوف لا يُحذف إلاّ إن كانت الصفة مختصة بجنسه، كما في: (رأيتُ كاتباً أو حاسباً أو مهندساً) فإنَّها مختصة بجنس الانسان، ولا يجوز: (رأيت طويلاً) و (رأيت[6] أحمرَ)، وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه[7].

والثاني: أنْ يكون[8] قوله (درهماً) حالاً.

---

(١) ب: فضل.
(٢) أ، ب: كانت.
(٣) صدر بيت لم يعرف قائله، وعجزه: (والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب). وهو في الكتاب لسيبويه ٤٣٧/١، وينظر فيه، فهرس شواهد سيبويه ٦٥، معجم شواهد العربية ٤٧.
(٤) ب: هذا يدرس.
(٥) أبو بشر عمرو بن عثمان، لزم الخليل ونقل آراءه بأمانة في (الكتاب) المشهور، ت ١٨٠هـ (طبقات النحويين واللغويين ٦٦، نور القبس ٩٥، البغية ٢٢٩/٢).
(٦) ساقطة من أ. وفي ب: ولا رأيت.
(٧) ب: محله.
(٨) ساقطة من ب.

فإنْ قلتَ: كيفَ جاز مجيء الحال من النكرة؟

قلتُ: أمّا على قول سيبويه فلا إشكال، لأنّه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة، وإنْ لم يمكن الابتداء بها، ومن أمثلته: (فيها رجلٌ قائماً)[1]، ومن كلامهم: (عليه مائةٌ بيضاً)[2]. وفي الحديث: (صلّى وراءه قومٌ قياماً)[3].

وأمّا على المشهور من أنّ الحال لا تأتي من النكرة إلاّ بمسوّغ فلها هنا مسوّغان:

أحدهما: كونها[4] في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيِّز الإبهام الى حيِّز العموم فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها.

والثاني: ضعف الوصف، ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة، فالأوّلُ كقوله تعالى: (أو كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ)[5]، وقول الشاعر[6]:

مَضَى زَمَنٌ والناسُ يستشفعونَ بي فهل لي إلى ليلى الغداةَ شَفيعُ

(٥١ ب) فإنّ المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافاً للزمخشري[7]، وكقولك: (هذا خاتمٌ حديداً) عند مَنْ اعربه حالاً، لأنّ الجامدَ المحضَ لا يوصَف به.

والثاني كقولهم: (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ)، فإنّ الوصف بالمصدر خارج عن القياس.

فإنْ قلتَ: هلا أجاز الفارسي في (فضلاً) كونه صفة لـ (درهماً).

---

(١) ب: قائم. ونقله سيبويه على أنه قول الخليل.

(٢) الكتاب ٢٧٢/١ وبعده فيه: والرفع الوجه.

(٣) ب: رجال. وينظر: صحيح مسلم ٣٠٨-٣٠٩ وسنن ابن ماجة ٣٩٢-٣٩٣.

(٤) ح: الاول.

(٥) البقرة ٢٥٩.

(٦) قيس بن ذريح، شعره: ١١٤ وفيه لبنى بدل ليلى. والبيت ايضا في ديوان المجنون ١٩١. وتنسب الى غيرهما، ينظر اللآلى ١٣٢-١٣٣.

(٧) محمود بن عمر، له مؤلفات كثيرة منها الكشاف والمفصل والمستقصى. ت ٥٣٨هـ (نزهة الالباء ٣٩١، الانباه: ٢٦٥/٣، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٥٦).

قلتُ: زعم أبو حيّان[1] أنّ ذلك لا يجوز[2] لأنّه لا يوصف بالمصدر إلاّ اذا[3] أريدت المبالغة لكثرة وقوع[4] ذلك الحدث من صاحبه، وليس ذلك بمرادٍ هنا، قال: وأمّا القول بأنّه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين.

قلتُ: هذا كلام عجيب، فإنّ القائل بالتأويل الكوفيون[5]، ويأوّلون عدلاً بعادل ورضى بمرضي، وهكذا يقولون في نظائرها. والقائل بالتقدير البصريون، يقولون: التقدير: ذو عدل وذو رضى، وانْ كان[6] كذلك فَمَن المحققون[7]؟ ثم [8] اختلف النقل عن الفريقين، والمشهور أنّ الخلاف مطلق.

قال ابن عصفور[9]، (وهو الظاهر: إنما الخلاف حيث لا يقصد المبالغة وإنْ قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تعدي. وهذا الذي قاله ابن عصفور)[10] هو الذي في ذهن أبي حيَّان، ولكنه نسي فتوهم أنّ ابن عصفور قال: لا تأويل مطلقا[11]؛ فمن هنا ـ واللهُ اعلمُ ـ دخل عليه الوهم. والذي ظهر لي أن الفارسي إنّما لم يجز في (فضلاً) الصفة لأنّه رآه منصوباً أبداً سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال أم مرفوعاً كما في البيت أم مخفوضاً كما في قولك: (فلان لا يهتدي الى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان). فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسي، وأمّا تنزيله على المعنى

---

(١) هو أثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي النحوي المفسر، ت ٧٥٤هـ. أشهر كتبه: البحر المحيط، ارتشاف الضرب. (الدرر الكامنة ٥/٧٠، حسن المحاضرة ١/٥٣٤، البدر الطالع ٢/٢٨٨).

(٢) (لا يجوز) ساقط من ح.

(٣) ح: ان.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) شرح الكافية ٢/١٩٢.

(٦) ح: واذ. (وان كان) ساقط من ب.

(٧) ب: المحققين.

(٨) أ: بل.

(٩) هو علي بن مؤمن الاشبيلي، من علماء العربية، ت ٦٦٩هـ. اشهر كتبه: المقرب، الممتع في التصريف، شرح الجمل. (الذيل والتكملة ٥/٤١٣)، فوات الوفيات ٣/١٠٩، البغية ٢/٢١٠).

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ح بسبب انتقال النظر، وهذا يحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

(١١) ح: انه لا تأويل مطلقا.

المراد فعسير[1]، وقد خرج على أنّه من باب قوله:

على لاحبٍ لا يُهْتَدَى بمنارِهِ[2]

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك، وقال: قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون: (ما قامَ رجلٌ عاقلٌ) أي: لا رجلَ عاقلٌ فيقوم، ثم أنشد بيت امرىء القيس المذكور، فقال: الا ترى أنّه لا يريد إثبات منارٍ للطريق وينفي الاهتداء عنه، إنَّما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به أي: لا منار لهذا الطريق فيهتدي به.

وقال الأفوه الأودي[3]:

بِهْمَهٍ ما لأنيسٍ[4] بِهِ ... حِسٌّ فما فيه له من رسيسْ

لا يريد[5] أنّ بهذا القفر أنيساً لا حِسّ له، إنما يريد[6]: لا أنيس بهِ فيكون له حسٌّ.

وعلى هذا خرَّج: (فما تنفعهم شفاعةُ الشافعين)[7] أي: لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته، و (لا يسألونَ الناسَ إلحافاً)[8] أي: لا سؤال فيكون إلحافا، قال: وعلى هذا يتخرج المثال المذكور، أي: لا يملك درهما فيفضل عن دينار له، واذا انتفى ملكه لدرهم كان انتفاء ملكه للدينار أولى.

قلت: وهذا الكلام الذي ذكره لا تحريف فيه، فإنّ الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين أميز كلاً منهما عن الأخرى، ثم أذكر أنّ التخريج المذكور[9] لا يتأتى[10] على شيء منهما:

---

(١) ح: فعسر.

(٢) أ: على ناحيت. و (لا) ساقطة من ب. والقول هو صدر بيت لامريء القيس في ديوانه ٦٦ وعجزه إذا سافه العود النباطي جرجرا.

(٣) ديوانه ١٨ (الطرائف الادبية). والافوه هو صلاءة بن عمرو، لقب الافوه لانه كان غليظ الشفتين ظاهر الاسنان، وهو شاعر جاهلي. (الشعر والشعراء ٢٢٣، الاغاني ١٦٩/١٢، معاهد التنصيص ١٠٧/٤).

(٤) ب، ح: ما لا انيس.

(٥) و (٦) أ: يريدون.

(٧) المدثر ٤٨

(٨) البقرة ٢٧٣.

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) أ: لا يأتي.

القاعدة الأولى: إنّ القضية السالبة لا تستلزم وجود[1] الموضوع بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه. فإذا قيل: (ما جاءني قاضي مكّةَ ولا ابن الخليفة) صدقت القضية وإنْ لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة ابن. وهذه القاعدة هي التي يتخرج عليها: (فما تنفعهم شفاعة الشافعين) وبيت امرىء القيس، فإنّ شفاعة الشافعين بالنسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيامة لأنّ الله تعالى لا يأذن لأحد في[2] أنْ يشفع لهم لأنّه لا يأذن في ما لا ينفع لتعاليه عن العبث، ولا يشفع أحد عند الله إذا لم يأذن الله له[3]: (مَنْ ذا الذي يشفعُ عنده إلاّ بإذنه)[4]. وكذلك المنار غير موجود في اللاحب المذكور، لأنّ المراد التمدح بأنّه[5] يقطع الأرض المجهولة من غيرها ويهتدى به، فغرضه إنّما تعلّق بنفي وجود ما يهتدى به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيء نُصب[6] فيها للاهتداء به.

وأمّا قول أبي حيّان وغيره: المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به[7] فليس بشيء، لأنّ النفي إنّما يتسلط على المسند لا على المسند إليه، ولكنهم لمّا رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا أنّ ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا، وفَرْقٌ بين قولنا: الكلامُ صادقٌ مع عدم المسند إليه، وقولنا: إنّ الكلام اقتضى عدمه.

القاعدة الثانية: انّ القضية السالبة المشتملة على مُقيّد نحو: «ما جاءني رجلٌ شاعرٌ» يحتمل وجهين:

الأول[8]: أنْ يكون نفي المسند باعتبار المقيّد فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رجلٍ ما غير شاعر، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادل،

---

(١) أ: وقوع.
(٢) (في) ساقطة من ب.
(٣) (له) ساقطة من أ، ب.
(٤) البقرة ٢٥٥.
(٥) من ح، وفي أ، ب: لانه.
(٦) ساقطة من ح.
(٧) (به) ساقطة من ح. وقول ابي حيان في البحر المحيط ٨/٣٨٠.
(٨) ح: احدهما.

ألا ترى لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ولكان زيادة في اللفظ ونقصاً في المعنى المراد.

الثاني: أنْ يكون نفيه باعتبار المقيّد وهو الرجل، وهذا احتمال مرجوح لا يُصار إليه إلاّ بدليل[1]، فلا مفهوم حينئذ للتقييد، لأنّه لم يُذكر للتقييد بل ذُكِرَ لغرض آخر، كأنْ يكون المراد مناقضة مَنْ أثبتَ ذلكَ الوصف فقال: (جاءني[2] رجل شاعر) فأردت التنصيص على نفي ما أثبته، أو كأن يُراد التعريض[3]، إذا[4] أردت في المثال المذكور أنْ تعرّض بمَنْ جاءَهُ رجلٌ شاعرٌ. وهذه هي[5] القاعدة التي يتخرج عليها قوله تعالى[6]: (لا يسألونَ الناسَ إلحافاً)[7] فإنّ الإلحافَ قَيْدٌ في السؤال المنفي، والمراد من الآية ـ والله أعلم ـ نفي السؤال البتة بدليل: (يحسبهم الجاهل أغنياءَ من التعفُّفِ)[8]، والتعفف لا يجامع المسألة، ولكن أريد بذكر الإلحاف ـ والله أعلم ـ التعريض بقوم ملحفين توبيخاً لهم على صنيعهم أو التعريض بجنسهم الملحفين وذمهم على الإلحاف، لأنّ نقيض الوصف[9] الممدوح مذموم، والمثال المبحوث فيه متخرج على هذه القاعدة فيما زعموا، فإنّ فضلاً مقيِّدٌ للدرهم، فلو قدّر النفي مسلطاً على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد، وهو أنّه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار، ولمّا امتنع هذا تعيّن الحمل على الوجه المرجوح، وهو تسليط النفي على المقيّد، وهو الدرهم، فينتفي الدينار، لأنّ الذي لا يملك الأقلَّ لا يملك الأكثرَ فإنّ المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفي، لأنّه يجوز أنْ يملك الدينار من لا يملكه، بل المراد ما يساوي من النقود درهماً، فهذا توجيه التخريج.

---

(١) ح: لدليل.
(٢) ح: جاءك.
(٣) ب: ثما.
(٤) أ، ح: كما.
(٥) ح: من.
(٦) (قوله تعالى): ساقط من ح.
(٧، ٨) البقرة ٢٧٣.
(٩) ح: النقيض للوصف.

وأمّا الاعتراض عليه فمن جهة أنّ القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى: لا يملكُ درهماً فكيفَ يملك[1] ديناراً. وإنّما القيد قوله: (فضلاً عن دينار). والكلام لم يسق لنفي ملك الزائد على[2] الدينار بل لنفي ملك الدينار نفسه ثم يلزم عن ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه. والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أنْ يُقال: إنَّه في الأصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه، وتوجيه ذلك أنْ يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر قال: «أيملك فلان ديناراً»، أو ردّاً على مخبر قال: (فلان يملك ديناراً). فقيل في الجواب: (فلان لا يملك درهماً) ثم استؤنف كلام آخر[3]. ولك في تقديره وجهان:

الأول: أنْ يُقال[4]: أخبرتك بهذا زيادة على[5] الاخبار عن دينار استفهمت عنه. أو أخبرتك بملك[6] له، ثم حذفت جملة (أخبرتك بهذا) وبقي معمولها وهو (فضلاً)، كما قالوا: (حينئذ الآنَ) بتقدير: كان ذلك حينئذ واسمع الآنَ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كلٍّ منهما معمولها، ثم حُذف مجرور عن وجارّ دينار، وأدخلت (عن) الأولى على الدينار كما قالوا: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه[7] الكحلُ مِن زيدٍ). والأصل: منه في عين زيد، ثم حذف مجرور (من) وهو الضمير، وجارّ العين وهو (في)، ودخلت (من) على العين.

الثاني: أنْ يُقدر[8]: فضلاً[9] انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار

---

(١) ساقطة من ا، ح.
(٢) ح: عن.
(٣) ح: استأنف كلاما.
(٤) ب: احدهما ان تقدر.
(٥) ح: عن.
(٦) ب: يملكه.
(٧) ب: عينيه. وينظر في مسألة الكحل: الكتاب ١/٢٣٢، المقتضب ٣/٢٤٨-٢٥٠، شرح المقدمة المحسبة ٤٠٠، شرح عمدة الحافظ ٧٧٣-٧٧٤، شرح الكافية ٢/٢٢٠-٢٢٢، شرح التصريح ٢/١٠٦-١٠٧، همع الهوامع ٢/١٠٢.
(٨) ب: تقدر.
(٩) ح: فضل.

عنه. ومعنى ذلك أن تكون حال[1] هذا المذكور في النفي معروفة عند الناس. والفقير إنّما ينفي عنه في العادة ملك الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة، فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه، أيْ أكثر منه. وفضلاً على التقدير الأول حال، وعلى الثاني مصدر، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكنّ توجيه الاعرابين مخالف لما ذكر[2] وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا، لأنّه إنّما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوا، ولعلّ من لم يقو أنسه[3] بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف، وهو كما قيل:

إذا لم يكن إلاّ الأسنة مركبٌ　　فلا رأي للمحتاج إلاّ ركوبها[4]

وقد بيَّنْت في التوجيه الأول[5] أنّ مثلَ هذا الحذف والتجوّز واقعٌ في كلامهم. قال أبو الفتح[6]: قال أبو علي[7] : مَنْ عُرِفَ أَلِفَ ومن جُهِلَ استُوحِشَ.

---

(١) ب: يكون حالة.

(٢) ب: ذكروا.

(٣) (يقو انسه) ساقط من ب.

(٤) البيت للكميت بن زيد في شعره: ١١٩/١ وفيه: وان لم... فلا رأي للمحمول.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) هو عثمان بن جني اللغوي المشهور وتلميذ أبي علي الفارسي، له مؤلفات كثيرة في اللغة والقراءات أشهرها: الخصائص والمنصف والمحتسب، ت ٣٩٢هـ (نزهة الالباء ٣٥٢، انباء الرواة ٣٣٥/٢، بغية الوعاة ١٣٢/٢).

(٧) ب: قال الاستاذ. ح قال لي.

القول في: الاعراب لغة البيانُ

وأمّا الإعرابُ لغةً: البيانُ ونحوه فيتبادر الى الذهن فيه أوجه:

الأول[1]: وهو[2] أقربها تبادراً أنْ يكون على نزع الخافض، والأصل: الإعراب في اللغةِ البيانُ، ويشهد لهذا أنّهم قد يصرّحون بذلك، أعني بأنْ يقولوا: الإعرابُ في اللغةِ البيانُ. وفي هذا الوجه نظرٌ من وجهين:

أحدهما[3] أنّ إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس، واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العرب[4].

الثاني: أنّهم قد التزموا في هذه الألفاظ التنكير، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله:

تَمُرُّونَ الديارَ ولم تَعُوجُوا[5]

وأصله: تمرون[6] على الديار أو بالديار.

وقد يُزاد على هذين الوجهين وجهان آخران:

الأول[7]: أنّه ليس في الكلامِ ما يتعلق به هذا الخافض.

الثاني: أنّ سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث أنّ العامل الذي كان الجار متعلقاً به لمّا زال من اللفظ ظهور[8] أثره لزوال ما كان الخافض يعارضه نُصبَ[9]. فإذا لم يكن في الكلام ما

---

(١) ح: احدها.

(٢) (هو) ساقطة من ب.

(٣) ح: الاول.

(٤) ب: العلماء.

(٥) صدر بيت لجرير في ديوانه ٢٧٨ وعجزه: كلامكم علي اذن حرام ورواية الديوان: أتمضون الرسوم ولا تحيي. والبيت من شواهد النحو المشهور وهو في الكامل ٣٣ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٣م، وضرائر الشعر ١٤٦ وشرح ابن عقيل ٥٣٨/١ والمقاصد ٥٦٠/٢ والخزانة ٦٧١/٣ وشرح ابيات مغني اللبيب ٢٨٩/٢.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ساقطة من ح.

(٨) ح: ظهر.

(٩) ساقطة من ح.

يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب. ومن هنا كان خطأً قول الكوفيين في: (ما زيدٌ قائماً) إنّ (ما) لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر بل ارتفاع (زيد) على أنّه مبتدأ، ونصب (قائماً) على إسقاط الباء[(١)] .

وهذان[(٢)] الوجهان لو صحا لاقتضيا أنْ لا يجوز: الإعرابُ في اللغةِ البيانُ، ولكنْ يجيزه على التعليق بأعني مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر، والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقاً.

فإنْ قلتَ: فهلا[(٣)] قدرت الجار المحذوف أو المذكور متعلّقاً بالخبر[(٤)] المؤخر عنه فانّ فيه معنى الفعل.

قلتُ: لفساده معنىً وصناعةً، أمّا معنىً فلأنَّه[(٥)] يصير المعنى: الإعراب[(٦)] البيان الحاصل في اللغة [لا البيان الحاصل في غير اللغة وليس المراد هذا][(٧)].

وأمّا صناعةً[(٨)] فلأنّ[(٩)] البيان ونحوه مصادر، ولا يتقدم على المصدر معموله، ولو كان ظرفاً، ولهذا قالوا في قول الحماسي[(١٠)]

بعضُ الحِلْمِ عِندَ الجَهْـ ـلِ للذِّلَّةِ إذْعانُ

إنَّ اللام متعلقة بإذعان محذوف أُبدِل منه الإذعان المذكور، وليست متعلقة بالاذعان المذكور. فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنصب، ولم يتجوزوا[(١١)] في الجار بالحذف[(١٢)]، فهم عن[(١٣)] تجويز التقديم

---

(١) ينظر في هذه المسألة: أسرار العربية ١٤٣، الانصاف ١٦٥، شرح الكافية ١/٢٦٨.
(٢) ح: وهذا.
(٣) ح: هلا.
(٤) ج: الجزء.
(٥) أ، ح: لانه.
(٦) أ: اعراب.
(٧) ما بين القوسين المربعين من ح.
(٨) ح: الصناعة. (وأما الصناعة) ساقط من أ.
(٩) أ، ح: لان.
(١٠) هو الفِنْد الزماني من قصيدة تعداد ابياتها عشرون بيتا في منتهى الطلب ٥/ق ١٥٨ وقد نشرت بتحقيقنا في مجلة المورد الغراء م ٨ ع ٣ - ١٩٧٩. وينظر في البيت: شرح ديوان الحماسة (م) ٣٨ و (ت) ١/٢٦، معجم شواهد العربية ٣٩٤.
(١١) ح: يجوزوا.
(١٢) ب: المحذوف.
(١٣) أ: عند.

عند وجود هذين[1] أبْعَدُ.

فإنْ قلتَ: هَبْ أنَّ هذا امتنع حيثُ العامل[2] مصدر لكنّه لا يمتنع[3] حيث هو وصف كقوله: الدليلُ لغةً المرشدُ.

قلتُ: بل يمتنع لأنّ اسم الفاعل صلة الألف واللام أيْ: الدليلُ الذي يرشد، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول، ولو كان ظرفاً، ولهذا يؤول قول الله[4] سبحانه وتعالى: (وكانوا فيه من الزاهدين)[5]، (إنِّي لكما لمن الناصِحينَ)[6]، (إنِّي لعملِكُم من القالِينَ)[7]. ولو قدَّرنا (أل) في[8] ذلك لمحض التعريف، كما يقول الأخفش[9]، لم نخلص من الإشكال الثاني، وهو فساد المعنى، إذ المعنى حينئذ: الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة. وأيضاً فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدراً امتنع في الباقي، لأنّ هذه الأمثلة بابٌ واحدٌ.

فإنْ قلتَ: قَدِّر التعليق بمضاف محذوف أي: تفسير الإعراب في اللغة البيان، كما قالوا: (أنت مني فرسخان) على تقدير: بعدك مني فرسخان[10] وقُدِّر في مثلها في قولهم: الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه. أي: ما دلَّ على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه، فانّه إذا لم يُحمل على هذا اقتضى أنْ يكون معنى الاسم، وهو المسمى[11]، موجوداً في لفظ الاسم، وهو

---

(١) أ: هاتين.
(٢) ح: الخبر.
(٣) أ: يمنع.
(٤) ب: تأولوا قوله تعالى.
(٥) يوسف ٢٠
(٦) الاعراف ٢١
(٧) الشعراء ١٦٨
(٨) (ال في) ساقط من ب.
(٩) (كما يقول الاخفش) ساقط من أ. والأخفش هو سعيد بن مسعدة، اشهر كتبه معاني القرآن، والقوافي، ت ٢١٥هـ، (مراتب النحويين ٦٨، اخبار النحويين البصريين ٣٩، نور القبس ٩٧).
(١٠) (على تقدير.. فرسخان) ساقط من أ بسبب انتقال النظر.
(١١) ساقطة من أ.

محال. وكذا[١] يكون المعنى في تقدير[٢] الإعراب لغة[٣] باعتبار اللغة البيان.

قلتُ: هذا تقدير صحيح، ولكنْ يبقى الإشكالان وهما: أنّ إسقاط الجار ليس بقياس، وأنّ التزام التنكير حينئذ لا وجه له.

الوجه الثاني: أنْ يكون تمييزاً، وحينئذ فلا إشكال في التزام تنكيره ولكنّه ممتنع من جهة أنّ التمييز هو[٤] تفسير للمفرد كرطل زيتاً، أو تفسير للنسبة كطابَ زيدٌ نفساً، وهنا لم تتقدم نسبة البتة ولا اسم[٥] مبهم[٦] وضعاً.

فإنْ قلتَ: أليسَ الإعراب في الحدِّ المذكور يحتمل اللغوي والاصطلاحي فهو مبهمٌ.

قلنا: الألفاظ المشتركة لا يجيء التمييز[٧] باعتبارها، لا تقولُ: (رأيتُ عيناً ذهباً)[٨] على التمييز. وسرُّ ذلك أنّ المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته، وإنّما يجيء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل[٩] بها، واسماء العدد ونحوها مما يُميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز، فانّه لا يُفهم من عشرين إلاّ عشرتان[١٠] من أيّ معدود كان، فهو موضوع على الإبهام فافتقر الى التمييز[١١]، والمشترك إنّما وضع لمعين[١٢] والاشتراك إنما حصل[١٣] عند السامع.

فإنْ قلتَ: يمكن أنْ يكون من تمييز النسبة بأن يُقَدَّر قبله مضاف أيْ:

---

(١) ح: ولهذا.
(٢) أ، ح: شرح.
(٣) ساقطة من أ، ح.
(٤) ح: أما.
(٥) ح: والاسم.
(٦) ب: مبهما.
(٧) أ: اعراب التمييز.
(٨) أ: درهما.
(٩) أ: وللجهل.
(١٠) ب: عشرتين.
(١١) ب: التعيين.
(١٢) أ: لمعنى. ب: المعينين.
(١٣) أ: وضع.

شرح الإعراب، فيكون من باب: (أعجبني طيبُهُ أباً)، فانّ كون (أباً) تمييزاً إنّما هو باعتبار قولك (طيبُهُ) لا[1] باعتبار الجملة كلها.

قلتُ: تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون إلاّ فاعلاً في المعنى، ثمَّ قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة باعتبار الأصل فيكون محولاً عن المضاف إليه نحو: (أعجبني طيبُ زيدٍ أباً) إذا كان المراد الثناء على أبِ زيد، فإنّ أصله: أعجبني طيبُ أبِ زيدٍ. وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول (من) نحو: (للهِ دره فارساً) و (ويحه رجلاً) و (ويله انساناً). فإن الدر بمعنى الخير، والويح والويل[2] بمعنى الهلاك، ونسبتها الى الرجل نسبة الفعل الى فاعله. ومنه: (أعجبني طيبُ زيدٍ أباً) إذا كان الأب نفس زيد.

وتعلّقُ الشرح بالاعراب ونحوه إنّما هو تعلّقُ الفعل بالمفعول لا بالفاعل، ثم إنّا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين[3] حُذِفَ المضافُ منهما.

الوجه الثالث: أنّ يكون مفعولاً مطلقاً. وأصل[4] الإعراب: تغيير الآخر لعامل. اصطلحوا على ذلك اصطلاحاً، ثم حُذِف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر.

وهذا الوجه مردود أيضاً لأنّه ممتنع في قولك: الإعراب لغة البيان، فإنّ اللغة ليست مصدراً، لأنّها ليست اسماً للحدث[5]، ولهذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعة، فيُقال: لغة فصيحة كما يقال: كلمة فصيحة، اسم[6] للفظ المسموع.

---

(١) ح: ولا.
(٢) ساقطة من ب.
(٣) ب: مضامين.
(٤) أ، ب: والاصل.
(٥) ح: لحدث.
(٦) ب: اسما.

وزعم أبو عمرو بن الحاجب[1] في أماليه: أنّ ذلك على المفعول المطلق، وأنّه في المصدر المؤكد لغيره. قال: وذلك[2] لأنّ معنى قولنا: (الإجماعُ لغةً العزمُ): مدلول الاجماع لغةً العزمُ. والدلالة تنقسم الى دلالة شرع والى دلالة لغة والى دلالة عرف، فلمّا كانت محتملة، وذلك[3] أحد المحتملات، كان مصدراً من باب المصدر المؤكد لغيره.

وفيما قاله نظر من وجهين:

أحدهما: ما ذكرنا من أنّ اللغة ليست مصدراً لأنّها ليست اسماً للحدث.

الثاني: إنّ ذلك لو كان مصدراً مؤكداً لغيره لكان[4] إنّما يأتي بعد الجملة فإنّه لا يجوز أنْ يتوسط ولا أنْ يتقدم، لأنّه لا يقال: (زَيدٌ[5] حقّاً ابني) ولا (حقّاً زيدٌ ابني) وإنْ كان الزجّاج[6] يُجيز ذلك، ولكنّ الجمهور على خلافه.

الوجه الرابع: أنْ يكون مفعولاً لأجله، والتقدير: تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح، أي: لأجل بيان الاصطلاح.

وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم، لأنّ المنتصب[7] على المفعول لأجله[8] لا يكون إلا مصدراً كـ (قمتُ اجلالاً له)، ولا يجوز: (جئتك الماءَ والعشبَ) بتقدير مضاف، أي: ابتغاءَ الماء والعشب.

---

(١) هو عثمان بن عمر الكردي النحوي المالكي الفقيه، ت ٦٤٦هـ. اشهر كتبه: الكافية، الشافية، الامالي، الايضاح في شرح المفصل. (وفيات الاعيان ٣/٢٤٨، الطالع السعيد ٢٢٨، الديباج المذهب ٢/٨٦).

(٢) ح: قال ذلك.

(٣) ح: وذكر.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ب: زيدا، و (حقا ابني ولا) ساقط من أ.

(٦) ابو اسحاق ابراهيم بن السري، من علماء اللغة والنحو، اشهر كتبه: معاني القرآن واعرابه، ما ينصرف وما لا ينصرف. ت ٣١١هـ (تاريخ بغداد ٦/٨٩، معجم الادباء ١/١٣٠، طبقات المفسرين ١/١٧).

(٧) ب: المنصوب.

(٨) أ: له.

الوجه الخامس: وهو الظاهر[1] أنْ يكون حالاً على تقدير مضاف اليه من المجرور ومضافين من المنصوب، والأصل: تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح. ثم حُذف المتضايفان[2] على حدّ حذفهما في قوله تعالى: (فقبضتُ قَبْضَةً مِنْ أثَرِ الرسولِ)[3] أيْ: من أثَرِ حافرِ فرسِ الرسولِ. ولمّا أنيب الثالث عمّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم: (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها)[4]، والأصل: ولا مثل أبي الحسن لها، فلمّا أنيب أبو الحسن[5] عن (مثل) جرد عن أداة التعريف.

ولك أنْ تقول: الأصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة أو الى[6] الاصطلاح مجازاً، وحينئذ فلا يكون فيه إلاّ حذف مضاف واحد، ويصير نظير قول العرب: (كنتُ أظنُّ العقربَ أشدَّ لسعةً من الزنبورِ فإذا هو إيّاها)[7]، على تأويل ابن الحاجب فإنّه أعرب (إيّاها) حالاً على أنّ الأصل: فإذا هو موجود مثلها، فحُذِف الخبر كما حُذِف في: (خرجت فإذا الأسدُ) ثم حُذِف المضاف، وهو (مثل) وقام[9] المضاف اليه مقامه فتحوّل([8] الضمير المجرور ضميراً منصوباً بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهلُ لأنّ لفظ الضمير معرفة[10] فانتصابُهُ على الحال بعيدٌ.

والظاهر في المثال المذكور أنّه مفعول لفعل محذوف هو الخبر، والتقدير: فإذا هو يشبهها، ولمّا حُذِف الفعل انفصل الضمير، أو أنّه الضمير[11]، أو أنّه هو الخبر كما في قول الأكثرين: فإذا هو هي، ولكنْ أنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع.

---

(١) ح: النظر.
(٢) ب: المضافان.
(٣) طه ٩٦. وينظر في الآية: مغني اللبيب ٦٩١.
(٤) أ: أبي الحسن.
(٦) (الى) ساقطة من أ.
(٧) هذه هي المسألة الزنبورية بين الكسائي وسيبويه، وينظر فيها، مجالس العلماء ٨ طبقات النحويين واللغويين ٦٨، الانصاف ٧٠٢، وفيات الاعيان ١٣٤/٣، طبقات النحاة واللغويين ق ٢٠٩-٢١٠.
(٨) ب: وأقام.
(٩) ب: فحول.
(١٠) أ: اللفظ معرفة.
(١١) (أو انه الضمير) ساقط من ب.

القول في: يجوز كذا خلافاً لفلان

وأمّا قوله: (يجوز كذا خلافاً لفلانٍ) فقد يُقال: إنّه يجوز فيه وجهان:

الأول: أنْ يكون مصدراً كما أنّ قولك: (يجوز كذا اتفاقاً وإجماعاً) بتقدير: اتفقوا على ذلك اتفاقاً، وأجمعوا عليه اجماعاً. ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إمّا اختلفوا أو خالفوا أو خالفت.

فإن كان (اختلفوا) أشكل عليه أمران:

أحدهما[1]: أنّ مصدر اختلف إنّما هو الاختلاف لا الخلاف.

الثاني: أنّ ذلك يأبى أن يقول بعده: لفلان.

وإنْ كان (خالفوا) أو (خالفت) أشكل عليه أنّ (خالف) لا يتعدى باللامِ بل بنفسه.

وقد يختار هذا القسم ويُجاب عن هذا الاعتراض بأنْ يُقال: تُقدر[2] اللام مثلها في: (سقياً له)[3] أي متعلقة بمحذوف تقديره: أعني له أو ارادتي له، ألا ترى أنّها لا تتعلق بـ (سقياً) لأنّ سقى يتعدى بنفسه.

الوجه الثاني: أنْ يكونَ حالاً، والتقدير: أقول خلافاً لفلان، أيْ: مخالفاً له. وحذفُ القول كثير جدّاً حتى قال أبو علي[4]: (هو من حديث البحر قل ولا حرج). ودلّ على هذا العامل أنّ كل[5] حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به. وكأنّ القول مقدر قبل كلّ مسألة. وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها[6] لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها، وذلك أنّهم[7] قالوا: إنّ الظروف منزلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها وأنّها لا تنفكّ عنها، والله تعالى أعلمُ.

---

(١) ب: الاول.

(٢) ساقطة من ح، وفيها: هذه اللام.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/١١٤، حاشية الصبان ٢/١١٧.

(٤) اي الفارسي.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) ب: ذكرناها.

(٧) أ: ان.

القول في: قال أيضاً

وأمّا قوله: (قال أيضاً) فاعلم أنّ (أيضاً) مصدر آض[1]. وآض فعل مستعمل[2]، وله معنيان:

أحدهما: رجع، فيكون تاما، قال صاحب المحكم[3]: (وآض الى أهله: رجع اليهم) انتهى. وكذا قال ابن السِّكيّت[4] وغيرهما[5](وهكذا هو المستعمل مصدره هنا.

الثاني: صار، فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان. ذكره ابن مالك[6] وغيره، وأنشدوا قول الراجز[7].

رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدَا
وآضَ نَهْداً كالحِصان أجْرَدا
كانَ جزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدا

ورواه الجوهري[8]: وصار نهداً. يقال: تمعدد الغلام إذا شبّ وغلظ. والنهد: العظيم[9] الجسم من الخيل، وإنّما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه. والأجرد: الذي لا شعر عليه.

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١/١٨، اللسان والتاج (أيض).

(٢) ح: يستعمل.

(٣) هو ابن سيده علي بن اسماعيل الضرير، من علماء اللغة، ت ٤٥٨هـ، (إنباه الرواة ٢/٢٢٥، معجم الادباء ١٢/٢٣١، نكت المميان ٢٠٤).

(٤) اصلاح المنطق ٣٤٢ وفيه: (وتقول: افعل ذاك ايضا، وهو مصدر آض ايضا اذا رجع) ويعقوب بن السكيت من علماء العربية، ت ٢٤٤هـ، (الفهرست ١١٤، تاريخ بغداد ١٤/٢٧٣، انباه الرواة ٤/٥٠).

(٥) وقال ابن الانباري في الزاهر ١/٢٦٧: معنى أيضا في كلام العرب: عودا، فإذا قالوا: قال الشاعر أيضاً، فمعناه: عاد الى القول.
يقال: قد آضت المياه تئيض أيضا إذا عادت، من ذلك: آض الرجل أيضا، وأنشد الفراء لذي الرمة:

إذا ما المياه السدم آضت كأنها   من الاجن حناء معاً وصبيب

(٦) هو جمال الدين صاحب الالفية، ت ٦٧٢هـ (العبره ٥/٣٠٠، الوافي ٣/٣٥٩، البغية ١/١٣٠).

(٧) العجاج، ديوانه ٢/٢٨١.

(٨) هو اسماعيل بن حماد صاحب (الصحاح)، ت ٣٩٣هـ، (نزهة الالباء، مرآة الجنان ٢/٤٤٦ شذرات الذهب ٣/١٣٤). وقد نقل الجوهري في الصحاح (أيض) نص كلام ابن السكيت.

(٩) أ، ح: عظيم.

وانتصاب (أيضاً) في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير (قال) كما توهمه جماعة من الناس فزعموا أنّ التقدير: وقال أيضاً أي: راجعاً الى القول. وهذا لا يحسن تقديره إلاّ إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السابق حتى يصح أنْ يقال: إنّه قال راجعاً الى القول بعدما فرغ منه، وليس ذلك بشرط في استعمال (أيضاً)، ألا ترى أنّك تقول: قلتُ اليومَ كذا، وقلت أمسِ أيضاً. وكذلك تقول: كتبتُ اليومَ، وكتبت أمسِ أيضاً.

والذي يظهر لي أنّه مفعول مطلق حُذِف عامله أو حال حُذِف عاملها وصاحبها، وذلك أنّك قلت: وقال فلان، ثم استأنفت جملة فقلت: ارجع الى الاخبار[1] رجوعاً ولا اقتصر على ما قدَّمت، فيكون مفعولاً مطلقاً. أو التقدير: أخبر أيضاً أو أحكي أيضاً، فيكون حالاً من ضمير المتكلم، فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع.

ومما يؤنسك بما[2] ذكرته من أنّ العامل محذوف أنّك تقول: (عنده مالٌ وأيضاً علمٌ) فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها، فلا بُدَّ حينئذ من التقدير. وعلى ذلك قال الشاطبي[3] ـ رضي الله عنه ـ وقد ذكر أنّه لا يدغِم الحرف إذا كان[4] تاء متكلم أو مخاطب أو منوَّناً أو مشدَّداً:

ككنتُ تراباً أنْتَ تُكْرِهُ واسعٌ   عليمٌ وأيضاً تَمَّ مِيقـاتُ مُثِّلا[5]

قال أبو شامة[6] ـ رحمه الله ـ قوله: (أيضاً) أيْ أمثل النوع الرابع ولا

---

(١) أ: اخبار.

(٢) ب: يشهد لما.

(٣) محمد بن أحمد المقريء النحوي اللغوي، ت ٦١٤هـ (معرفة القراء، غاية النهاية ٢/٦٧، شذرات الذهب ٥/٦١).

(٤) ساقطة من ب.

(٥) حرز الأماني ووجه التهاني (سراج القاريء) ص ٣٤.

(٦) ب: ابن، وأبو شامة هو شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي، اشهر كتبه: ابراز المعاني والمرشد الوجيز وكتاب الروضتين في اخبار الدولتين، ت ٦٦٥هـ. (تذكرة الحفاظ ١٤٦، طبقات الشافعية ٨/١٦٥، فوات الوفيات ٢/٢٦٩).

اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة، وهو مصدر آض إذا رجع. انتهى كلامه. فأيضاً على تقديره حال من ضمير أمثل الذي قدَّره.

واعلم أنّ هذه الكلمة إنّما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر، فلا يجوز: (جاء زيدٌ أيضاً) إلاّ أنْ يتقدم ذكر شخص آخر[1] أو تدلّ عليه قرينة، ولا (جاء زيدٌ ومضى عمرو أيضاً) لعدم التوافق، ولا (اختصم زيدٌ وعمروٌ أيضاً) لأنّ أحدهما لا يستغني عن الآخر.

---

(١) ينظر: أمالي السهيلي ٧٩.

القول في: هَلُمَّ جرّاً

وأمّا قوله: (هَلُمَّ جرّاً)[1] فكلامٌ مستعمل في العرف كثيراً، وذكره الجوهري في (صحاحه)، فقال في فصل الجيم من باب الراء[2]: (وتقول: كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جرّاً الى اليوم). هذا جميع ما ذكره[3].

وذكر الصغاني[4] في (عبابه) ما ذكره صاحب (الصحاح)، ولم يزد عليه.

وذكر أبو بكر بن الأنباري[5] (هَلُمَّ جرّاً) في كتاب (الزاهر)[6] وبسط القول فيه، وقال: (معناه: سيروا على هينتكم)أيْ تثبّتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم، قال: وهو مأخوذ من الجرِّ، وهو أنْ تُتركَ الإبل والغنم ترعى في السير، قال الراجز:

لطالما جَرَرْتَكُنَّ جرّاً

حتى نَوَى الأعْجَفُ واستمرّا

فاليومَ لا آلُوا الركابَ شرّا[7]

قلتُ: الأعجف: الهزيل. ونوى: صار له نَيٌّ، بفتح النون وتشديد الياء،

---

(١) ينظر في (هلم جرا): الفاخر ٣٢، الزاهر ٤٧٦/١، مختصر الزاهر ق ٦٢، تهذيب اللغة ٤٧٨/١، جمهرة الامثال ٣٥٥/٢، الوسيط في الامثال ١٨٠، مجمع الامثال ٤٠٢/٢، اللسان (جرر)، المزهر ١٣٦/٢، وقال الفيومي في المصباح المنير ١٠٥/١ (جرر): وقوله: وهلم جرا، أي ممتدا الى هذا الوقت الذي نحن فيه، مأخوذ من: أجررت الدين: اذا تركته باقيا على المديون، أو من: اجررته الرمح: اذا طعنته، وتركت فيه الرمح يجره. أ هـ.

(٢) الصحاح ٦١١ (جرر).

(٣) ب: ذكر.

(٤) الحسن بن محمد بن الحسن، عالم باللغة، اشهر كتبه: التكملة والذيل والصلة، مجمع البحرين، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ت ٦٥٠هـ، (معجم الادباء ١٨٩/٩، النجوم الزاهرة ٢٦/٧، شذرات الذهب ٢٥٠/٥).

(٥) (ابو بكر) ساقط من ح. وابن الانباري هو محمد بن القاسم، من المتبحرين بعلوم القرآن والحديث واللغة والنحو والادب، اشهر كتبه: الزاهر، المذكر والمؤنث، شرح القصائد السبع الطوال، الاضداد، ايضاح الوقف والابتداء، ت ٣٢٨هـ. (الفهرست ١١٨، تاريخ بغداد ١١٨/٣، الأنساب ٣٥٣/١).

(٦) ٤٧٦/١.

(٧) الابيات بلا عزو في تهذيب اللغة ٤٧٩/١. ورواية ب: سيرا بدل (شرا)، وفي ح: سبرا.

وهو الشحم. وأمّا النِّيءُ، بكسر النون وبالهمزة بعد ياء ساكنة[١] فهو اللحم الذي لم ينضج، واستمر: كأنه من المِرّة، بكسر الميم، وهو القوّة، ومنه قوله تعالى: « ذو مِرَّةٍ »[٢].

قال[٣]: وفي انتصاب (جرًّا) ثلاثة أوجه:

الأول: أنْ يكون مصدراً وضع موضع الحال، والتقدير: هَلُمَّ جارين أي: مُتَثبتين.

الثاني: أنْ يكون انتصابه[٤] على المصدر، لأنّ في (هَلُمَّ) معنى (جرّ)، فكأنّه قيل: جرّوا جرّاً. وهذا على قياس قوله: (جاء زيدٌ مشياً)، فإنّ البصريين يقولون تقديره: ماشياً، والكوفيون يقولون: المعنى: يمشي[٥] مشيا[٦].

الثالث: وقال بعض النحويين[٧]: جرًّا نصب على التفسير[٨]. انتهى كلام أبي بكر ملخصاً.

وقال أبو حيّان في (الارتشاف)[٩] وهَلُمَّ جرّاً معناه: تعال على هَيْنتك متثبتاً، وانتصاب (جرّاً) على أنّه مصدر في موضع الحال، أيْ جارين، قاله البصريون.

وقال الكوفيون: مصدر، لأنّ معنى (هلم) جرّ.

وقيل: انتصب على التمييز.

---

(١) ح: الياء الساكنة.

(٢) النجم ٦.

(٣) اي: ابن الانباري.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) ح: مشى.

(٦) ينظر في هذه المسألة: شرح المفصل ٥٩/٢، شرح الكافية ٢١٠/١، شرح التصريح على التوضيح ٣٧٤/١.

(٧) ب: النحاة.

(٨) ب: التمييز.

(٩) ارتشاف الضرب ق ٣٣٠-٣٣١.

وأوّلُ مَنْ قاله عائذ[1] بن يزيد، قال[2] .

فـإنْ جـاوَزْتُ مُقْفِـرَةَ رَمَـتْ بي الى أُخرى كتلـك هَلُـمَّ جـرًّا

وقال آخر من تغلب[3]:

المطعمين لـــدى الشتـــا ءِ سدائفاً مل نيب[4] غـرَّاً
في الجاهليـــةِ كـــانَ ســـؤ دد وائلٍ[5] فهَلُمَّ جرًّا

انتهى .

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيًا محضاً، والذي رابني منه أمور:

الأوّل: إنّ إجماع[6] النحويين واللغويين[7] منعقد على أنّ لـ (هَلُمَّ) معنيين:

أحدهما: تعالَ، فتكون قاصرة كقوله تعالى: (هَلُمَّ إلينا)[8] أيْ: تعالوا إلينا .

والثاني: احضر، فتكون متعدية كقوله تعالى: (هَلُمَّ شهداءكم)[9] أيْ: احضروهم. ولا امتناع[10] لأحد المعنيين هنا .

الثاني: إنّ اجماعهم منعقد على[11] أنّ فيها لغتين: حجازية، وهي التزام استتار ضميرها، فتكون اسم فعل. وتميمية: وهي أنْ تتصل[12] بها ضمائر

---

(١) في المخطوطتين: عابد. وما أثبتناه من مجمع الأمثال ٢/٤٠٣ وارتشاف الضرب.
(٢) ساقطة من ح.
(٣) ب: ثعلبه. وفي الارتشاف: الموج بن زمان التغلبي.
(٤) ساقطة من ب.
(٥) ساقطة من ب.
(٦) ب: أحدهما: ان جماعة من النحويين واللغويين اجماعهم منعقد ان.
(٧) ساقطة من ح.
(٨) الاحزاب ١٨ .
(٩) الانعام ١٥٠ .
(١٠) ب: مسالح.
(١١) (على) ساقطة من ب.
(١٢) ح: يتصل.

الرفع البارزة فيقال: هَلُمّا وهَلُمّي وهَلُمُّوا، فتكون فعلاً[١]. ولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل، ولم يقل أحدٌ إنّه سمع[٢]: هَلُمّا جرّاً ولا: هَلُمّي جرّاً ولا: هَلُمُّوا جرّاً.

الثالث: إنّ تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف، وهو لازم هنا إذا قلتَ: (كانَ ذلكَ عام كذا وهَلُمَّ جرّاً).

الرابع: إنّ أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب[٣]، حتى صاحب (المحكم)[٤] مع كثرة استيعابه وتتبعه. وإنّما ذكره صاحب (الصحاح)، وقد قال أبو عمرو بن الصلاح[٥] في (شرح مشكلات الوسيط)[٦]: إنّه لا يقبل ما تفرد به. وكانَ علة ذلك[٧] ما ذكره في أول كتابه من أنّه ينقل عن العرب الذين سمع منهم، فإنّ زمانه كانت اللغة[٨] فيه فَسَدَت.

وأمّا صاحب (العباب)[٩] فانّه قلّد صاحب (الصحاح) فنسخ كلامه.

وأمّا ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل وَضْعُهُ أنْ يتكلم على ما يجري من محاورات الناس، وقد يكون تفسيره له على تقدير[١٠] أنْ يكون عربيّاً، فانّه لم يصرح بأنّه عربيّ. وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيره.

ولخص أبو حيان في (الارتشاف) أشياء من كلامه، ووهم فيها[١١]. فإنّه

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/٢٥ و ٢٠٢-٢٠٣، الاصول في النحو ١/١٧٤، همع الهوامع ٢/١٠٦-١٠٧.
(٢) ب: انها اسم فعل.
(٣) بل تعرضوا له، ومنهم المفضل بن سلمة في الفاخر ٣٢ والازهري في تهذيب اللغة ١/٤٧٨.
(٤) وهو ابن سيده، وقد سلفت ترجمته.
(٥) هو عثمان بن عبد الرحمن، كان متبحرا في التفسير والحديث والفقه، ت ٦٤٣هـ (وفيات الاعيان ٣/٢٤٣، طبقات الحفاظ ٤٩٩، طبقات المفسرين ١/٣٧٧).
(٦) وهو في الفقه وسماه الداودي في طبقات المفسرين ١/٣٧٨: اشكالات على الوسيط.
(٧) ح: وكان على ذلك.
(٨) ب: اللغات.
(٩) ب: اللباب، وهو تحريف.
(١٠) ساقطة من ح.
(١١) ح: فيه.

ذكر أنّ الكوفيين قالوا: إنّ (جرّاً) مصدر، والبصريون قالوا: إنّه حال. وهذا يقتضي أنّ الفريقين تكلموا في إعراب ذلك، وليس كذلك، وإنّما قال أبو بكر: إنّ قياس اعرابه على قواعد البصريين أنْ يُقال: إنه حال، وعلى قواعد الكوفيين أنْ يُقال: إنّه مصدر. هذا معنى كلامه، وهذا هو الذي فهمه أبو القاسم الزجّاجي[١].

وردَّ عليه فقال: البصريون لا يوجبون في نحو: (ركضاً) من قولك: (جاء زيدٌ ركضاً) أنْ يكون مفعولاً مطلقاً بل يجيزون أن يكون التقدير: جاء زيدٌ يركض ركضاً. فلذلك[٢] يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير: هَلُمَّ تجرّوا[٣] جرّاً. انتهى.

ثم قول أبي بكر: (معناه: سيروا على هَيْنتكم، أي تَثَبَّتوا[٤] في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم) معترض من وجهين:

أحدهما: أنّ فيه إثبات معنى[٥] لم يثبته لها أحد:

الثاني: أنّ هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب، فإنّه إنّما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم، ولهذا[٦] قال صاحب (الصحاح): (وهَلُمَّ جرّاً الى الآن).

وقول أبي حيّان: (معناه: تعال على هينتك) عليه أيضاً اعتراضان:

أحدهما: أنّه تفسير لا ينطبق على المراد.

الثاني: في افراده (تعال) مع أنّه خطاب للجماعة، وكأنّه توهم (تعال) اسم فعل[٧]، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة. وقد توهم ذلك بعض

---

(١) في كتابه (مختصر الزاهر) ق ٦٢. والزجاجي هو عبد الرحمن بن اسحاق، من علماء اللغة والنحو والادب، ت ٣٣٧هـ، اشهر كتبه: الجمل، اشتقاق اسماء الله الحسنى، الامالي، الايضاح في علل النحو، اللامات. (الانساب ٢٧٢/٦، نزهة الالباء ٣٠٦، العبر ٢٥٤/٢).

(٢) ح: فكذلك.

(٣) ح: تجر.

(٤) ح: اثبتوا.. فلا تجهدوا.

(٥) ب: فيها.. معنى لها.

(٦) ح: فلهذا. وينظر: الصحاح (جرر).

(٧) ب: وانما يقال اسم فعل.

النحويين[1] فيها وفي (هات)، والصواب أنّهما فعلان بدليل الآية، وهي[2] قوله تعالى: «قُلْ هاتوا برهانكم»[3]، وقول الشاعر:

إذا قلتُ هاتي نَوِّليني تمايَلَتْ[4]

وقوله: (هَلُمَّ بمعنى جرّوا)[5] منقول من كلام ابن الانباري، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي في (مختصره) وقال: (لم يقلْ أحدٌ إنّ (هَلُمَّ) في معنى جرّوا)[6]. وفيه دليل على ما قدّمته من أنّ الإعرابين المذكورين لم يقلها البصريون ولا الكوفيون، وإنّما قالها ابن الأنباري قياساً على قولها: (جاء زيدٌ ركضاً).

وتقدير البيت الأول: فإنْ تجاوزت أرضاً[7] مقفرة، أيْ: ليس بها أنيس، رمت بي تلك الأرض المقفرة الى أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة. وجواب الشرط إمّا (رمت بي) أو في البيت بعده إنْ كانت (رمت) صفة لـ (مقفرة)[8].

وأمّا البيتان الآخران فمعناها الثناء على قوم بالكرم والسيادة، والعرب تمدح بالإطعام في الشتاء لإنّه زمنٌ يقلُّ فيه الطعام ويكثر الأكل لاحتباس الحرارة في الباطن.

والسَدائف: جمع سديفة[9] وهي مفعول المطعمين[10]، ومعناها: شرائح[11]

---

(1) ب: النحاة.

(2) (هي) ساقطة من ح.

(3) النحل ٦٤.

(4) صدر بيت لامرىء القيس في ديوانه ١٥ وعجزه:
علي هضيم الكشح ريا المخلخل

(5) ح: لان هلم في معنى جروا.

(6) عبارة الزجاجي في المختصر ق ٦٢ ب: (أما قوله عن الكوفيين انهم ينصبون جرا على المصدر لان في هلم معنى جروا فغلط، لانه لا خلاف بين اهل اللغة والنحويين ان معنى (هلم): تعال واقبل وليس بمعنى جر وجروا).

(7) ب: ايضا.

(8) (وجواب.. لمقفرة) ساقط من ب.

(9) في اللسان (سدف): (السديف السنام، وجمع سديف سدائف وسداف، وقال ابن سيدة: يحتمل ان يكون جمع سدفة وان يكون لغة فيه).

(10) ح: للمطعمين.

(11) ح: شرائج.

سنام البعير المُقَطَّع وغيره مما غلب عليه السمن.

وقوله: (مل نيب) أصله من النيب، جمع ناب: وهي الناقة، سُمِّيت بذلك لأنّها[1] يستدل على عمرها بنابها. وحُذِف نون[2] (من) لأنّه أراد التخفيف حين التقى المتقاربان، وهما النون واللام، لتعذر[3] الادغام لأنّ اللام ساكنة. ونظيره قولهم في بني الحارث: بلحارث، وهو شاذ[4]، والذي في البيت أشذُّ منه لأنّ شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمة فيما بعدها فلا يُقال في بني النجار وبني النَّضير[5]: بنجار وبنضير[6]. وعلَّل[7] ابن جني ذلك بكراهة توالي الإعلالين، فانّ اللام قد أُعِلَّت بإدغامها فيما بعدها، فمتى أُعِلَّت النون التي قبلها بالحذف توالى الاعلالان[8]. وقد يُردّ بأنّ ذلك إنّما يُتجنب في الكلمة الواحدة، ويُجابُ بأنَّ كـلاًّ من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة وأُعطيا[9] حكمها.

وقوله: (غرّا) حال من النيب، وهو جمع غرّاء كحمراء وحمر وسوداء

---

(١) ح: لانه.

(٢) ب: مجرور من.

(٣) ح: وتعذر.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤٣٠/٢: (ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بلعنبر وبلحارث بحذف النون. وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة).

(٥) ب، ح: النظير، بالظاء، وهو تحريف (ينظر: مختصر الفرق بين الضاد والظاء ٥٥، الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء ١٤٧، الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ٥٢).

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢٥١/١: (ومما حذف استخفافا لان ما ظهر دليل عليه قولهم في كل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، مثل بني الحارث وبني الهجيم وبني العنبر: هو بلعنبر وبلهجيم. فيحذفون النون لقربها من اللام، لانهم يكرهون التضعيف، فان كان مثل بني النجار والنمر والتيم لم يحذفوا، لئلا يجمعوا عليه علتين: الادغام والحذف).

(٧) ب: قال.

(٨) ب: الاعلال.

(٩) ح: واعطي حكمها.

وسود و (في الجاهلية)[1] خبر كان إنْ قُدِّرت ناقصة، أو متعلق بها إنْ قُدِّرت تامة بمعنى وجد.

وقوله: (فهَلُمَّ جرّا) متعلق بالمعنى[2] بقوله (في الجاهلية) إنْ كان سؤدد وائل[3] في الجاهلية فما بعدها.

وإذْ[4] قد أتينا على كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من نقل فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً فنقول: (هَلُمَّ) هذه هي القاصرة التي بمعنى: أمت وتعال إلاّ أنّ فيها تجوزين:

الأول: أنّه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه، كما تقول: امشِ على هذا الأمر، وسِرْ على هذا المنوال[5]. ومنه قوله تعالى: (وانطَلَقَ الملأُ منهم أنِ امشُوا واصبروا على آلهتكم)[6]. المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الألسنة بالكلام. ولهذا أعربوا (أنْ) تفسيرية[7]، وهي إنّما تأتي بعد جملة فيها معنى القول دون[8] خروجه، كقوله تعالى: (فأَوْحَيْنا إليه أنِ اصْنَعِ الفُلْكَ)[9] والمراد بالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدوام، أي: دوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك.

الثاني: أنّه ليس المراد الطلب حقيقة، وإنّما المراد الخبر، وعبّر عنه بصيغة[10] الطلب كما في قوله تعالى: (ولنحمل خطاياكم)[11]، (فليمدد له

(١) الواو ساقطة من ح.
(٢) ح: المعنى.
(٣) ساقطة من ب.
(٤) ب: واذا.
(٥) ب: المثال.
(٦) سورة ص ٦. وينظر: اعراب القرآن ٢/٧٨٥، التبيان في اعراب القرآن ١٠٩٧.
(٧) ينظر في (أن التفسيرية): الازهية ٦٣، رصف المباني ١١٦، الجنى الداني ٢٣٩، مغنى اللبيب ٢٩، جواهر الادب ١٠٩.
(٨) ساقطة من ح.
(٩) المؤمنون ٢٧.
(١٠) ب: بصفة.
(١١) العنكبوت ١٢. وينظر: المشكل ٥٥٠.

الرحمنُ مدّاً[١] . وجرّاً: مصدر جرّه يجرّه، إذا سحبه، ولكن ليس المراد الجرّ الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى إلاّ أنّه يُقال: هذا الحكم منسحب على كذا، أي: شامل له[٢] . فإذا قيل: (كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جرّاً)، فكأنّه قيل: واستمرَّ ذلك في بقية الأعوام استمراراً، فهو مصدر[٣] . أو: استمرّ مستمراً فهو[٤] حال مؤكدة. وذلك ماشٍ[٥] في جميع الصور، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام[٦] . وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف فإنَّ (هَلُمَّ) حينئذ خبر، وإشكال التزام إفراد الضمير إذْ فاعل (هلم) هذه[٧] مفرد أبداً، كما تقول: واستمرَّ ذلك. أيْ: واستمر[٨] ما ذكرته.

فإنْ قلتَ: قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجَّهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقدة[٩] ، ولم يُعهد في كلامِ النحويين[١٠] مثل ذلك.

قلتُ: ذلك لأنّك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقدة[١١] مشكلة اجتمعت في مكان واحد، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك، وأمثاله كثيرة[١٢] والله تعالى أعلم.

انتهت أجوبة هذه المسائل بحمد الله تعالى وحسن عونه، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا ومولانا محمد نبيّه وعبده وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريّته[١٣] .

---

(١) مريم ٧٥ . وينظر: اعراب القرآن ٣٣٦/٢ .
(٢) ب: شامل على كذا.
(٣) (فهو مصدر) ساقط من ب.
(٤) ب، ح: فهي.
(٥) ب: وهذا جار.
(٦) ب: التركيب.
(٧) ب: لفاعل هذه.
(٨) ح: واستمرر.
(٩) ب: متعددة.
(١٠) ب: النحاة.
(١١) ب: متعددة.
(١٢) ساقطة من أ.
(١٣) هذه خاتمة النسخة (أ). اما (ب) فقد جاء فيها بعد (والله تعالى أعلم): وهو حسبنا ونعم الوكيل. انتهى بحمد الله وحسن عونه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فهرس المصادر والمراجع

- اخبار النحويين البصريين: السيرافي. أبو سعيد الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨هـ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد ابن يوسف، ت ٧٥٤هـ، مصورة د. عبد الامير الورد عن نسخة الاحمدية بحلب.
- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء: أبو حيان الأندلسي، تحـ الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٩٦١.
- الازهية في علم الحروف: الهروي، علي بن محمد، ت ٤١٥هـ، تحـ عبدالمعين الملوحي، دمشق ١٩٧١.
- أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات كمال الدين، ت ٥٧٧هـ، تحـ محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين، ت ٩١١هـ، حيدر آباد ١٣٥٩-١٣٦١هـ.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت، يعقوب بن اسحاق، ت ٢٤٤هـ، تحـ شاكر وهارون، دار المعارف بمصر ١٩٧٠.
- الاصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، ت ٣١٦هـ، تحـ د. عبد الحسين الفتلي، جـ ١ النجف ١٩٧٠.
- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد: ابن مالك الأندلسي، جمال الدين، ت ٦٧٢ هـ، تحـ حسين تورال وطه محسن، النجف ١٩٧٢.

- إعراب القرآن: النحاس، أحمد بن محمد، ت ٣٣٨هـ، تحـ د. زهير غازي زاهد، بغداد ١٩٧٩.
- الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦، بيروت ١٩٦٩.
- الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، ت نحو ٣٦٠هـ، طبعة دار الكتب المصرية.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ، تحـ أبي الفضل ابراهيم، مط دار الكتب ١٩٥٥-١٩٧٣.
- الانساب: السمعاني، عبد الكريم بن محمد، ت ٥٦٢هـ، تحـ الشيخ المعلمي اليماني، حيدر آباد الدكن - الهند ١٩٦٢.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد، مط السعادة بمصر ١٩٦١.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني محمد بن علي، ت ١٢٥٠هـ، مط السعادة بالقاهرة ١٣٤٨هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحـ أبي الفضل، الحلبي بمصر ١٩٦٥.
- البلاغة في تاريخ ائمة اللغة: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧ هـ، تحـ محمد المصري دمشق ١٩٧٢.
- تاج العروض: الزبيدي، محمد مرتضى، ت ١٢٠٥هـ، مط الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣هـ، مط السعادة بمصر ١٩٣١.
- التبيان في اعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، ت ٦١٦هـ، تحـ البجاوي، البابي الحلبي بمصر ١٩٧٦.
- تذكرة الحفاظ: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت ٧٤٨، حيدر آباد الدكن - الهند ١٩٦٨-١٩٧٠.
- تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠ هـ، القاهرة

١٩٦٤-١٩٦٧ .
- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت ٣٩٥هـ، تحـ أبي الفضل وقطامش، مصر ١٩٦٤ .
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ، تحـ طه محسن، مط جامعة الموصل ١٩٧٦ .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الاربلي، علاء الدين بن علي، القرن الثامن الهجري، مط الحيدرية، النجف ١٩٧٠ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان، محمد بن علي، ت ١٢٠٦هـ، البابي الحلبي بمصر.
- حرز الأماني ووجه التهاني (سراج القارىء): ابن القاصح علي بن عثمان، ت ٨٠١هـ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤ .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: السيوطي، تحـ أبي الفضل، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٧-٦٨ .
- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ، بولاق ١٢٩٩هـ.
- دائرة المعارف الاسلامية (مادة: ابن هشام).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي، ت ٨٥٢هـ، تحـ محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة بمصر ١٩٦٦ .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون المالكي، ابراهيم بن علي، ت ٧٩٩، تحـ د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث. القاهرة.
- ديوان الأفوه الأودي: تحـ الميمني (في الطرائف الادبية)، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧ .
- ديوان امرىء القيس: تحـ أبي الفضل، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩ .
- ديوان جرير: تحـ نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر.

- ديوان العجاج: تحـ د. عبدالحفيظ السلطي، مط التعاونية بدمشق ١٩٧١.
- ديوان المجنون: تحـ عبدالستار أحمد فراج، القاهرة.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: المراكشي، محمد بن عبد الملك، ت ٧٠٣هـ، جـ٥، تحـ د. احسان عباس، بيروت ١٩٦٥.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبدالنور، ت ٧٠٢هـ، تحـ احمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥.
- روضات الجنات: الخوانساري، محمد باقر الموسوي، ت ١٣١٣هـ، طهران ١٣٦٧هـ.
- الزاهر: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ، تحـ د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بيروت ١٩٧٩.
- سنن ابن ماجه: ابن ماجه، محمد بن يزيد، ت ٢٧٥هـ، تحـ محمد فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٢.
- شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩هـ، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي، تحـ عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق ١٩٧٣.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ت ٩٠٥هـ، البابي الحلبي بمصر.
- شرح ديوان الحماسة (ت): التبريزي، يحي بن علي، ت ٥٠٢هـ، تحـ محيي الدين عبدالحميد، مط حجازي، القاهرة.
- شرح ديوان الحماسة (م): المرزوقي، أحمد بن محمد، ت ٤٢١هـ، تحـ عبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٥١-١٩٥٣
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، ت ٧٦٩هـ، تحـ محيي الدين عبدالحميد مط السعادة بمصر ١٩٦٥.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، جمال الدين محمد، ت ٦٧٢هـ، تحـ عدنان الدوري، مط العاني، بغداد ١٩٧٧.

- شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي، ت ٦٨٨هـ، الاستانة ١٢٧٥هـ.
- شرح المفصل: ابن يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ، دار الطباعة المنيرية بمصر.
- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، ت ٤٦٩هـ، تحـ خالد عبدالكريم، الكويت ١٩٧٦-١٩٧٧.
- شعر قيس بن ذريح: تحـ د. حسين نصار، دار مصر للطباعة.
- شعر الكميت بن زيد: تحـ د. داود سلوم، النجف ١٩٦٩.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ، تحـ أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦.
- الصحاح: الجوهري، اسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣هـ، تحـ أحمد عبدالغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، ت ٢٦١هـ، تحـ محمد فؤاد عبدالباقي، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ، تحـ السيد ابراهيم أحمد، بيروت ١٩٨٠.
- الطالع السعيد: الأدفوي، جعفر بن تغلب، ت ٧٤٨هـ، تحـ سعد محمد حسن، القاهرة ١٩٦٦.
- طبقات الحفاظ: السيوطي، تحـ علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٣.
- طبقات الشافعية: السبكي، عبد الرحمن بن اسماعيل، ت ٧٥٦هـ، تحـ محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، البابي الحلبي بمصر ١٣٨٣هـ، وما بعدها.
- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت ٩٤٥هـ، تحـ علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢.
- طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن احمد، ت ٨٥١هـ، مصورة عن نسخة الظاهرية.

- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت ٣٧٩هـ، تحـ أبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.
- العبر في خبر من غبر: الذهبي، تحـ فؤاد السيد، الكويت ١٩٦١.
- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٢٣هـ، تحـ برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢-٣٥.
- الفاخر: المفضل بن سلمة، ت ٢٩١هـ، تحـ الطحاوي، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٠.
- فهارس معجم تهذيب اللغة: عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٦.
- فهرس شواهد سيبويه: أحمد راتب النفاخ، بيروت ١٩٧٠.
- الفهرست: ابن النديم، محمد بن اسحاق، ت ٤٠٠هـ، مط الاستقامة، القاهرة.

- فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبي، محمد، ت ٧٦٤هـ، تحـ د. احسان عباس، بيروت ١٩٧٣-٧٤.
- الكامل: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٦هـ، تحـ د. زكي مبارك وأحمد شاكر، البابي الحلبي بمصر ١٩٣٦-٣٧.
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ، بولاق ١٣١٦-١٧.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ، استانبول ١٩٤١.
- اللآلي في شرح أمالي القالي: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبدالعزيز، ت ٤٨٧هـ، تحـ الميمني، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٦.
- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ، بيروت ١٩٦٨.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، محمد بن جعفر، ت ٤١٢هـ، تحـ المنجي الكعبي، تونس ١٩٧١ .
- مجالس العلماء، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، ت ٣٣٧هـ، تحـ عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢ .
- مجمع الأمثال: الميداني، أحمد بن محمد، ت ٥١٨هـ، تحـ محي الدين عبد الحميد، مط السعادة بمصر ١٩٥٩ .
- مختصر الزاهر: الزجاجي، مصورة د. طارق الجنابي عن نسخة دار الكتب المصرية .
- مختصر الفرق بين الضاد والظاء: محمد بن نشوان الحميري، ت ٦١٠هـ، تحـ الشيخ محمد حسن آل ياسين، مط المعارف، بغداد ١٩٦١ .
- مرآة الجنان: اليافعي، عبد الله بن أسعد، ت ٧٦٨هـ، بيروت ١٩٧٠ .
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١هـ، تحـ أبي الفضل، مصر ١٩٥٥ .
- مسائل في اعراب القرآن: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تحـ د. صاحب أبو جناح (نشر في مجلة المورد م ٣، ع ٣، بغداد ١٩٧٤ .
- مشكل اعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ، تحـ حاتم صالح الضامن، بغداد ١٩٧٥ .
- المصباح المنير: الفيومي، أحمد بن محمد، ت ٧٧٠هـ، البابي الحلبي بمصر.
- معاهد التنصيص: العباسي، عبد الرحيم بن احمد ت ٩٦٣هـ، تحـ محي الدين عبد الحميد، مط السعادة بمصر ١٣٦٧هـ.
- معجم الأدباء: يا قوت الحموي، ت ٦٢٦هـ، مط دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون، الخانجي بمصر ١٩٧٢ .

- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مط الترقي بدمشق ١٩٦١.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي، تحـ محمد سيد جاد الحق، مط دار التأليف بمصر ١٩٦٩.
- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تحـ د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دارالفكر الحديث، لبنان ١٩٦٤.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبري زادة، ت ٩٦٨هـ، تحـ كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، مصر.
- المقاصد النحوية: العيني، محمود بن أحمد، ت ٨٥٥هـ، طبع بهامش خزانة الأدب.
- المقتضب: المبرد، تحـ محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة.
- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، عبد الرحمن، ت ٨٠٨هـ، طبعة بيروت.
- النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت ٨٤٧هـ، طبعة دار الكتب المصرية.
- نزهة الألباء: الأنباري، تحـ أبي الفضل، مط المدني بمصر.
- نكت الهميان في نكت العميان: الصفدي، خليل بن أيبك، ت ٧٦٤هـ، القاهرة ١٩١١.

- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا: د رمضان ششن، بيروت ١٩٧٥.
- نور القبس من المقتبس: الحافظ اليغموري، يوسف بن أحمد، ت ٦٧٣هـ، تحـ زلهايم، مط الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤.
- هدية العارفين: اسماعيل باشا، ت ١٣٣٩هـ، استانبول ١٩٦٤.

- همع الهوامع: السيوطي، مط السعادة بمصر ١٣٢٧هـ.
- الوافي بالوفيات: الصفدي، نشر ريتر وديدرينغ، استانبول ١٩٣١-٥٩.
- الوسيط في الأمثال: الواحدي، علي بن أحمد، ت ٤٦٨هـ، تحـ د. عفيف محمد عبدالرحمن، الكويت ١٩٧٥.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت ٦٨١هـ، تحـ د. احسان عباس، دار الثقافة - بيروت.

المجلات

- مجلة المورد: بغداد.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
المؤلف	٣
الرسالة	٩
تسميتها	٩
موضوعها	٩
مصادرها	١٠
نسخها	١٠
القول في فلان: يملك درهماً فضلاً عن دينار	١١
القول في: الإعراب لغةً البيان	٢١
القول في: يجوز كذا خلافاً لفلان	٢٨
القول في: قال أيضاً	٢٩
القول في: هَلُمَّ جَرّاً	٣٢
فهرس المصادر والمراجع	٤١
المحتــوى	٥١